الاقتصاد الدائر

نموذج اقتصاد حيوي، نشط، متحكم بالموارد والإمكانات،

أهدافه:

1. **تقليل إهدار المواد الخام (الموارد)**
2. **الاستفادة بالموارد قدر الإمكان**
3. **يخفض الإنفاق**
4. **ترشيد الاستهلاك**
5. **تقليص الانبعاثات**
6. **تقليل النفايات**
7. **تحسين البيئة**
8. **تعظيم الاستفادة من الموارد (المواد الخام والمعادن)**
9. **إطلاق عمليات إعادة التدوير والتصنيع والتطوير والاستخدام**
10. **يعمل على تغيير في شكل المواد الخام لتعظيم قيمتها وجعلها أكثر ملاءمة لحاجات الإنسان ومتطلباته،**
11. **تحسين ورفع مستوى المعيشة للإنسان بما تدره من عوائد مادية وما توفره من رفاهية بنتاجاتها المختلفة،**
12. **وسيلة مهمة لتشغيل الأيدي العاملة مع ما تسهم به هذه الصناعة من تطوير للنشاطات الاقتصادية الأخرى، (الزراعة والتجارة، والنقل)**
13. **تتوافق مع انبثاق الثورة الصناعية الرابعة ظهور التقنيات الحديثة التي تشكلت ملامحها في الذكاء الاصطناعي،**
14. **تساعد على تحليل وفرز ونقل البيانات وإنترنت الأشياء وتقنية النانو،**
15. **انتعاش كثير من القطاعات الصناعية والإنتاجية المختلفة.**

16. كيفية تطوير الأنظمة الإنتاجية والاستهلاكية والتعريف بقيمة الأشياء وأهمية الاستخدام الفعال وتقليل الآثار السلبية الناجمة عن الأنماط الاقتصادية التقليدية،
17. يسهم في خلق فرص اقتصادية واستثمارية أفضل للشركات والمؤسسات، فضلاً على المزايا البيئية والصحية والاجتماعية.

وهذا المصطلح لا يُعدُّ مصطلحاً وليد السنوات الأخيرة، بل إنه يضرب بجذور عميقة في عالمنا منذ عقود عند ابتكار مفهوم التدوير وإعادة الاستخدام،

بدأ باستغلال التقنيات والمكننة في إعادة التصنيع والتوجه نحو تطوير ما لديها من مواد وإعادة تدويرها وتصنيعها،

أفضال حالية مطلوبة:

1. خفض انبعاثات الكربون،
2. مكافحة التغيرات المناخية،
3. إطلاق مبادرات لإعادة الاستخدام وزيادة الاستفادة من المواد والنفايات المهدرة من صناعات مختلفة وإدارتها على النحو الأمثل.

دور الاقتصاد الدائري في إعادة السياسات الحكومية والمالية والاقتصادية إلى مسارها الداعم للبيئة والمجتمعات ودورة الحياة وتلبية أهداف حماية المناخ وكوكب الأرض،

ومن هنا أيضاً يستفيد العالم من المبادرات البيئية التي أطلقت مؤخراً على مستوى العالم لمكافحة التغيرات المناخية والتحول نحو اقتصادات صفرية الانبعاثات الكربونية في شتى القطاعات.

تستخدم الأنظمة الدائرية إعادة الاستخدام والمشاركة والإصلاح والتجديد وإعادة التصنيع وإعادة التدوير لإنشاء نظام حلقة مغلقة، ما يقلل استخدام مدخلات الموارد إلى الحد الأدنى ويخفض تلوث النفايات وانبعاثات الكربون، كما أن الاقتصاد الدائري يهدف إلى الحفاظ على استخدام المنتجات والمعدات والبنية التحتية بشكل أمثل ولفترة أطول، وبالتالي تحسين إنتاجية هذه الموارد، كذلك تصبح جميع "النفايات" «غذاءً» لعملية أخرى: إما منتجًا ثانويًا مجديًا أو موردًا مسترجعًا صالحًا لعملية صناعية أخرى.

لقد تطوّر الفهم المعاصر للاقتصاد الدائري وتطبيقاته العملية على النظم الاقتصادية، بحيث يرى مؤيدو هذا التوجه أنه لا يعني انخفاضًا في نوعية الحياة للمستهلكين بل يمكن تحقيقه من دون نقص في الإيرادات أو زيادة في التكاليف الإضافية للمصنعين والمنتجات الصناعية، إذن نستطيع أن نقول وبشكل بدهي إن الاقتصاد الدائري أكثر استدامة من النظام الاقتصادي النمطي الخطي، حيث يعتمد تقليل الموارد المستخدمة والنفايات الناجمة عن الهدر أو التسرب، ويحفظ الموارد، ويساعد على تقليل التلوث البيئي، ويعمل على سد الفجوة بين دورات الإنتاج ودورات النظم البيئية الطبيعية التي تعتمد عليها حياة المجتمعات البشرية ورفاهيتها والحفاظ على مواردها ومقدراتها